

## تقرير

# الحفاظ على الترتيب الإقليمي قد يسهل تعيين قائد الجيش

## هيام القصيفي

عليها وعلى ترتيب التوافق الإيراني - السعودي قد يكون مطلوباً تسهيل تعيين قائد للجيش.

ما تحقق حتى الآن، بحسب المصدر، أن مستوى معركة قيادة الجيش ارتفع الى مستوى المعركة على رئاسة الجمهورية. فمعركة قيادة الجيش لا تشبه بظروفها معركة التمديد الأولى التي حصلت في عهد الرئيس ميشال سليمان، إذ أصبح هذا الملف إقليمياً ودولياً وموجوداً على طاولة القوى المعنية خارجياً، تماماً كما حل رئاسة الجمهورية، رغم أن خيار ملف ليس شائكاً بقدر ما هو حل ملف الرئاسة، وهو الأمر الذي يمكن معه لعون أن ينفذ بمطلبه.

وعامل الوقت الذي يراهن عليه معارضو عون كي يتراجع عن مطلبه، كما حصل سابقاً، لن يصح هذه المرة، لأن مطلبه لن يتغير، كما لن يتبدل رفضه طرح ثلاثة أسماء مرشحين بدلاء لقهوجي. يصّر عون على مرشدته، وهو يخوض معركة متعددة الأطراف مع قهوجي والمستقبل وكل من يدعم التمديد له، ويخوض مواجهة مكشوفة مع سليمان الذي لا يزال ظله في الحكومة ويملك التوقيع الضروري للتمديد عبر وزير الدفاع سمير مقبل. من هنا فإن كل كلام عن حسم مبكر للتمديد يبدو في غير محله.

في المقابل، فإن ما بدأت تسفر عنه هذه المعركة حتى الآن من آثار سلبية، فيما تستمر المواجهة السياسية على قيادة الجيش، بدأ يؤثر فعلياً في المؤسسة العسكرية، مع إطالة عمر الأزمة، وينتج أضراراً كبيرة تتجلى في عدد من النقاط الحساسة:

الأولى هي وضع الوحدات العسكرية، إذ ليس سهلاً أن يقع الجيش تحت ضغط سياسي وعسكري. وهذا الأمر لا علاقة له بقائد الجيش وحده، بل أيضاً بالضباط والافراد المنتشرين في بقع التوتر الأمني. وليس تفصيلاً ما قاله السيد نصرالله في إطلالته الأخيرة حول الجيش والحدود اللبنانية السورية وعرسال، ولا ما قاله لاحقاً الوزير جبران باسيل حينما أعاد فتح ملف عرسال ومعركة آب عام 2014. اليوم تعيد جميع القوى السياسية فتح حساباتها مع الجيش، كل من زاويته، تماماً كما يفعل تيار المستقبل منذ أشهر. وهو من شأنه في ظل المخاطر الحدودية أن يضاعف الضغط على الوحدات العسكرية وهيكلية انتشارها وعملها، ما يجعلها تتأثر بكل الحملات والنفاس المفتوح على غاربه داخل الجيش.

النقطة الثانية هي أن المعركة السياسية تأتي في زمن متغيرات جذرية داخل الجيش، إذ يتبدل قادة اللوية ومديرو المخابرات الفرعيين، ويستعد مدير المخابرات العميد إدمون فاضل لمغادرة منصبه، قبل الحديث عن رئيس الأركان وقائد الجيش نفسه. كل ذلك يمكن أن يخضع لمعايير يجري التداول فيها حالياً ويحدث متغيرات ستكون متأثرة بالواقع السياسي الذي يعيشه الجيش. النقطة الثالثة: ما إن أصبح احتمال تعيين قائد جديد للجيش خياراً ثالثاً على الطاولة، حتى بدأ عدد من الضباط الذين يعتبرون أنفسهم معنيين بالوصول الى هذا المركز، حملة انتخابية ولقاءات سياسية لجمع أصوات على شكل "لوبي" للتسويق والترويج. وهو أمر ندر حدوثه في المؤسسة العسكرية، ويمكن أن يرتد على وضعية الضباط المعنيين وغير المعنيين عند جلاء الصورة كاملة من الآن حتى أيلول المقبل.

في شباط عام 2014، قضى الترتيب السعودي - الإيراني بتشكيل حكومة الرئيس تمام سلام بمباركة إقليمية ودولية. واستشعاراً بالشغور المقبل في رئاسة الجمهورية، كان التأييد بمثابة الحاجة الضرورية لتعبئة مرحلة الفراغ الرئاسي وحفظ الاستقرار في حذّه الأدنى، فلا يرتبط لبنان كلياً بالحرب السورية وتداعياتها. بعد 25 أيار 2014، أي بعد انتهاء ولاية الرئيس ميشال سليمان، أكملت الحكومة مهمتها التي أنشئت من أجلها، وتمكن رئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون من تحقيق إنجاز فيها، بفرض الحصول على توافق جميع الوزراء لصدور قراراتها.

تدريباً، صارت الحكومة تتآكل من الداخل، وبانت مهددة بانفراط عقدها عند أي لحظة احتكاك، الأمر الذي منعه الرعاية الإقليمية والدولية لها. وبدت الحاجة الى هذه الحكومة خارجية بقدر ما هي لبنانية، لذا تدخل، عند أول صراع جدي هدد حياتها، من يدعم ترتيب العلاقة السعودية - الإيرانية عبر لبنان، لفتح قناة اتصال حوارية بين حزب الله والمستقبل. فبات هذا الحوار خطأ متوازياً للحكومة التي أنشئت تحت سقف الصراع السني - الشيعي ووأدًا للفتنة بين الطرفين.

لأول مرة منذ تأليف الحكومة، وعلى مشارف سنة من عمر الشغور الرئاسي، يصبح التهديد باستمرار الحكومة جدياً، على يد العماد عون، عبر ملف التعيينات الأمنية. ورغم أن المؤتمر الصحافي الأخير لعون والمبادرة التي أطلقها، أوحيا بأنه خفض السقف الذي رسمه بمطالبته بتعيين قائد جديد للجيش خلفاً للعماد جان قهوجي، فإن العارفين بعون يجزمون بأن خياره نهائي ولا عودة عنه. ما فعله عون هو أنه أعطى مزيداً من الوقت وأفسح المجال أكثر للاتصالات، ولا علاقة لقراره بالتراجع عن موقفه أو سحب مقترحاته، بل يرتبط بالمخاطر الأمنية والعسكرية على الحدود الشرقية. يعي عون تماماً أن ما يجري هناك مصيري وحساس وخطر، وأمامه متسع من الوقت لاستكمال عدة الضغط في معركة تغيير قائد الجيش، وهي معركة لا ترتبط حكماً بمصير المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم بصبوص، رغم محاولات أكثر من فريق سياسي الربط بينهما، ولا سيما من الذين يدعمون التمديد لقهوجي وبصبوص معاً.

والفرصة التي منحها عون آتت بعد اجتماعه مع الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، وهو اللقاء الذي وضع معادلة جديدة تتعلق بوضع قائد الجيش، إذ كان الخيار قبل اللقاء ينحصر في أمرين: إما تمديد وإما فراغ في قيادة الجيش. لكن المعادلة تغيرت لتصبح ثلاثية بعدما دخل على الخط، ولمرة الأولى، عامل التعيين في شكل جدي، وبدأت القوى السياسية تتعاطى معه بوصفه خياراً مطروحاً على الطاولة، بعدما كان مطلب عون وحده.

لكن عون يأخذ وقته كي تنضج بلطخة التعيين، وهو يدرك تماماً، بحسب مصدر سياسي مطلع، أن رعاية تأليف الحكومة الإقليمية والدوليين حريصون على بقائها اليوم، تماماً كما كانت الحال قبل عام من الآن، وهم على ثقة بان قراره تعطيلها محسوم ولو باليات مختلفة، وأنه من أجل الحفاظ

عون: مبادرة حقيقية تشكل المنفض الجدي الوحيد للاستحقاق الرئاسي (مروان طحطح)



بدقق في أداء القوى السياسية في الأعوام العشرة الماضية، يلاحظ أن عون عَضَّ على قبول حزب الله بانقلاب المستقبل والتقدمي على التحالف الرباعي، ورضخ لرفض الحزب التصرف كمنصرف على إسرائيل وعملائها بعيد حرب تموز، ووافق على مضض على انهزامية حزب الله في الدوحة. لكن استمرار الحزب بقبول نظام الذمية السياسية لن يكون مقبولاً بعيد هزمه التكفيريين، لا من قبل حليفه العوني ولا من قبل جمهوره.

من يتابع بدقة تيار المستقبل ليلحظ أنها حرب واحدة، تلك التي يخوضها التكفيريون في جرد عرسال و«حلفاء الثوار» في بيروت، كما هي حرب واحدة تلك التي يخوضها حزب الله في القلمون والعونيين في بيروت.

محاطاً بأعلام القوات والكتائب.

لم تكن إشارة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، في خطابه الأخير، إلى وجوب تعامل القوى السياسية مع مبادرة عون بجدية مجرد موقف عابر: نصيحة السيد تتقاطع مع قراءة عون الصائبة منذ أكثر من عشر سنوات لكل التطورات السياسية والعسكرية المحيطة به. عون حاسم اليوم بحتمية إنهاء التكفير السياسي الذي يصار نصف التمثيل النيابي والوزاري المسيحي ويعطي حزب الله وزارتي الصناعة وشؤون مجلس النواب، فيما يحتفظ لنفسه برئاسة الجمهورية والداخلة والعدل والاتصالات والشؤون الاجتماعية والسياحة والمهجرين والإعلام. من

## عون: العودة إلى الشعب

أسبوعين أن «تيار المستقبل لا يقبل الربط بين التعيينات في قوى الأمن الداخلي وتعيين قائد جديد للجيش»، مشيراً إلى أنه «لا مشكلة لدى تيار المستقبل مع العميد شامل روكز، لكن المستقبل لا يقبل بروكز قائداً للجيش إلا في حال تخلى عون عن طموحه برئاسة الجمهورية».

### تفاوض في ملف العسكريين

الى ذلك، ترأس رئيس مجلس الوزراء تمام سلام اجتماعاً ليلية الأزمات المكلفة بمتابعة ملف العسكريين المخوفين في السراي الحكومي أمس. وبعد الاجتماع، أكد المدير العام للأمن اللواء عباس إبراهيم أن «الأجواء إيجابية جداً». ولقت الوزير أشرف ريفي إلى أن «اللواء إبراهيم يقوم بالمفاوضات بشكل سليم جداً»، مؤكداً أننا «لم نر أي تأثير لمعارك القلمون على الملف». وقالت مصادر الخلية لـ«الأخبار» إن «التأخير عالق عند نقطة المخرج الذي سيتم على أساسه إطلاق عدد من الموقوفين الذين تطالب بهم جبهة النصرة. وفيما لا تزال الجبهة تقدم عروضاً، منها أن يكون التبادل على دفعات، يُصّر الرئيس سلام على أن يكون التبادل دفعة واحدة». بدوره، قال الرئيس نبيه بري مساء أمس، أمام زواره، إن «هناك تقدماً مهماً وإيجابياً قد يترجم في ملف العسكريين الأسرى لدى النصرة هذا الأسبوع»، وإن المفاوضات يعمل في هذا الاتجاه، وأمل أن ينجح في هذا المسعى».

جدد العماد ميشال عون المبادرة التي أطلقها الجمعة الماضي للخروج من أزمة رئاسة الجمهورية عبر طرح أربعة مخارج، مطالباً بانتخاب الرئيس من الشعب. وأكد بعد الاجتماع الدوري للتكتل «اننا لم نلغ دور مجلس النواب، ولم نعدل الدستور. وفي الحالتين، يتم انتخاب الرئيس في مجلس النواب. إنه تفاهم شبيه بالاتفاق الذي يحصل بين الكتل النيابية لانتخاب رئيس للجمهورية. لقد أخذنا عنصراً جديداً في خيارنا، وهو الشعب اللبناني، الذي يغيب في كل مرة، تكريساً لخيارات الدول الأخرى».

وتناول عون موضوع معارك القلمون، ووجود التكفيريين في جرد عرسال، مؤكداً أنه «أصبح من المفروض على الحكومة أن تحسم قرارها في هذا الموضوع بحكم الدفاع عن سيادة وأرض الوطن وأمنه». ولقت إلى أنه «لا يجوز أن يبقى الجيش منتظراً صيفاً وشتاءً في تلك المنطقة المسألة باتت خطيرة جداً. ومن غير الممكن أن يستمر هذا التكوّن والحكومة ملزمة بحماية الأمن اللبناني في تلك المنطقة».

وعن التعيينات الأمنية، رأى أنه «لا يمكن للحكومات الشرعية أن تعتمد لغة التراجع بين التمديد والتعيين، بل عليها أن تقول نريد أن نعين، والحكومة لا يحق لها أن تحجز المراكز الأمنية وغيرها من المراكز، لتعود بعد ذلك وتملأها بشكل غير شرعي». وحمل عون على وزير الدفاع سمير مقبل، سائلاً: «ما معنى